

## مؤتمر

### خطاب الكراهية في الإعلام الرقمي والاجتماعي

عمان – الأردن

26 - 27 نيسان 2016

#### الإعلام والكراهية الجديدة: خلفية عامة

يدل مفهوم خطاب الكراهية في وسائل الإعلام على الدعوة إلى الكراهية والتحريض المضاد، على أساس سياسي أو ديني أو قومي أو ثقافي أو اجتماعي. وتعود ممارسة نشر الكراهية من خلال الإعلام إلى وقت مبكر من نشأة وسائل الإعلام الجماهيري، إذ استخدم السياسيون هذه الوسائل في صراعاتهم وحروبهم، كما هو معروف، في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

لقد انتشر هذا المفهوم بشكل واضح في حروب البلقان في التسعينيات من القرن الماضي، حينما استُخدمت وسائل إعلام للتعبئة وإثارة مشاعر ساخطة في أوقات الحرب وما بعدها، وفي أوقات الانتخابات. كما يقال إن وسائل الإعلام المحلية الرديئة هي التي قادت الإبادة الجماعية في راوندا، التي حصدت أكثر من 880 ألف قتيل، في واحدة من أقسى حروب الكراهية في التاريخ.

لقد دارت مناقشة عالمية واسعة بخصوص دور وسائل الإعلام في إنتاج خطاب الكراهية، ودور هذه الوسائل في نقل دعوات القادة السياسيين إلى الكراهية، وما إذا كان يمكن التمييز بين الدورين. في اللحظات المبكرة من الانفتاح الإعلامي، حيث تغيب الحدود بين المحترفين والهواة، يصبح خطاب الكراهية وسيلة لجذب الجمهور إلى هذه الوسائل، ما قد يجعل بعضها ينجر إلى هذا الخطاب، وأحياناً يبحث عنه.

ولقد ازداد حضور خطاب الكراهية بشكل كبير خلال العقد الأخيرين بفعل تكنولوجيا الاتصال، وظهور الإعلام الرقمي والاجتماعي، الذي زاد من عدد المشاركين في العملية الاتصالية ومن حجم المعلومات والأفكار والمواقف والانطباعات والانفعالات التي تضخها هذه الوسائل مقابل ازدياد حجم التفاعل معها.

ومع بداية التحولات والثورات العربية في عام 1822، ساهمت وسائل إعلام في نشر التحريض وخطاب الكراهية، وعملت وسائل الإعلام الاجتماعي تحديداً على وضع المزيد من الحطب تحت هذه النار.

لقد التقت مجموعة من العوامل التي ساهمت في إضرار نار خطاب الكراهية، وجعلت البيئة الإعلامية الجديدة في العالم العربي بيئة ملائمة لهذه الظاهرة. وأهم هذه العوامل أن التحولات السياسية التي يشهدها العالم العربي معقدة ومركبة، وتتداخل فيها عوامل سياسية وثقافية وتاريخية، إلى جانب عوامل اقتصادية واجتماعية، كما أن عملية التحول طويلة وفيها العديد من الفاعلين والمؤثرين الذين تتناقض مصالحهم، ويصعب خلق توافق بينهم بأدوات سلمية، في الوقت الذي تأتي فيه هذه التحولات مع ازدهار الجماعات المتطرفة، التي تستخدم تكنولوجيات جديدة، لحض الناس على الكراهية، وارتكاب أعمال قتل وجرائم إبادة جماعية جديدة. في المقابل، تأتي هذه التحولات، أيضاً، في وقت لم تُحسم فيه بعد قضايا تنمية الإعلام في العالم العربي، في مجالات حريات الإعلام والاستقلالية والتعددية أو المهنية.

وبفعل التكنولوجيا الجديدة بات بوسع الأفراد والجماعات غير التابعة لدولة بعينها، والمدفوعة بإيديولوجيات متطرفة، استخدام أدوات ومنصات الإعلام الرقمي والاجتماعي لتشكيل المواقف والمعتقدات، والحض على العنف على نطاق عالمي. ويبرز الاستخدام التحريضي للجماعات الدينية المتطرفة في نشر السموم والسياسية والثقافية، والتحريض على الكراهية والعنف، حيث كان نصيب المجتمعات العربية الأكبر من هذه السموم.

وبالإضافة إلى الاستخدام السياسي التحريضي للإعلام الرقمي والاجتماعي من قبل هذه الجماعات، فإنها تستخدم هذه الوسائل لاستهداف الشباب لتجنيدهم، مستغلة الجهل والتعصب والانقسامات داخل المجتمعات، كما تُستغل هذه الوسائل في نشر العنف والحروب الأهلية، وتقليل فرص التوافق، و تُستثمر في نشر الكراهية ضد الأقليات الدينية والعرقية، فيما يتصاعد مؤشر الخطر في توظيف هذه الوسائل ضد المهاجرين واللاجئين.

أطلقت الأمم المتحدة العام 1822 ، خطة عمل الرباط" بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف". وأهم الخطوات التي قام بها المجتمع المدني ووسائل الإعلام إنشاء التحالف العربي لمكافحة خطاب الكراهية.

لا بد من التذكير بمنظومة من المبادئ العالمية في هذا الشأن، وفي مقدمتها" مبادئ كامدن "حول حرية التعبير والمساواة، التي أنجزها خبراء من مختلف الثقافات، وتبنتها أهم المنظمات المعنية بحرية التعبير.

ومنها، أنه يجب على جميع الدول تبني تشريع يمنع أي دعوة إلى الكراهية على أساس قومي أو عرقي أو ديني أو ثقافي، ما يشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.

كما أوضحت تلك المبادئ أن كلمة " الكراهية "تشير إلى مشاعر قوية وغير عقلانية من الازدراء والعداوة أو البغض تجاه المجموعة المستهدفة. ويجب أن لا تستخدم أي شبهة من أجل قمع حرية التعبير.

كما أن الترويج الإيجابي للهوية والدعوة لها والتحريض على تمثيلها لا يشكل خطاب كراهية، بينما ازدراء هويات الآخرين بشكل علني قد يشكل دعوة إلى الكراهية ويولد مشاعر معادية.

وسط هذا القلق والفوضى، نحتاج إلى المزيد من الوعي كي لا نصل إلى يوم تصادر فيه حريات التعبير باسم الحد من نشر الكراهية، ولا أن نصل إلى يوم نجد فيه خطاب الكراهية ينشر سموه في كل مكان باسم حرية التعبير.

وعلى أساس أن التحول الديمقراطي هو الضمان الحقيقي للتخلص من كافة أشكال التحريض العنيف، فإن وسائل الإعلام في العالم العربي، خصوصا وسائل الإعلام الاجتماعي، تحتاج إلى تطوير منظور جديد للحد من احتمالات تسلل الكراهية إليها، ولا يتم ذلك إلا من خلال التنظيم الذاتي والمزيد من بناء القدرات الذاتية، في حين ستبقى معضلة التعامل مع وسائل الإعلام الاجتماعي مرتبطة بالقدرة على نشر التربية الإعلامية الرقمية

## أهداف المؤتمر

1. توفير منصة للحوار وتبادل الخبرات بين الخبراء والإعلاميين في ما يتعلق بواقع خطاب الكراهية في وسائل الإعلام العربية، وفي وسائل الإعلام الرقمي والاجتماعي تحديدا.
2. التعرف على واقع ودلالات خطاب الكراهية في المحتوى الذي ينتجه الجمهور العربي على شبكات الإعلام الاجتماعي.
3. التعرف على منافذ تسلسل خطاب الكراهية، والقوى المؤثرة في هذا المجال، في شبكات الإعلام الاجتماعي.
4. الدعوة إلى تطوير مناهج للتربية الإعلامية الرقمية، للحد من انتشار الكراهية على وسائل وشبكات الإعلام الرقمي في المحتوى العربي.



## محاوالمؤتمر

- أولاً: خطاب الكراهية ووسائل الإعلام العربية في ما بعد مرحلة الثورات والتحويلات العربية.
- ثانياً: ملامح وموضوعات الكراهية في الإعلام الرقمي والاجتماعي في العالم العربي.
- ثالثاً: المحتوى الذي ينتجه الجمهور العربي وخطاب الكراهية: العوامل السياسية والثقافية والاقتصادية.
- رابعاً: دور التربية الإعلامية الرقمية في الحد من خطاب الكراهية.
- خامساً: الكراهية الجديدة: حالات دراسية من العالم العربي.
- سادساً: الأخلاقيات والقواعد المهنية في مواجهة خطاب الكراهية: العودة إلى الأصول.
- سابعاً: الأطر التشريعية والتنظيمية للحد من خطاب الكراهية.

## تعليمات للمشاركين

- يطلب من الراغبين في المشاركة تقديم ملخص عن الورقة في موعد أقصاه 2016/3/28.
- البحث باللغة العربية أو الإنجليزية.
- سيُرد على الراغبين في المشاركة خلال أسبوع من استلام الملخص.
- لغات المؤتمر: العربية والإنجليزية.
- ينظم المؤتمر في عمان.
- يوفر المنظمون الإقامة للباحثين من خارج الأردن ومن المحافظات إضافة إلى الوجبات.
- سُنشر البحوث في كتاب بعد أن تخضع للمراجعة.